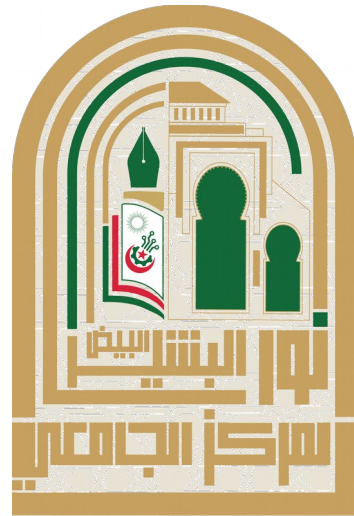


# المحاضرة 01: مدخل إلى العلاقات الاقتصادية الدولية و التجارة الدولية

01

د. سداوي نورة استاذ محاضر



Nour Bachir University Center, El Bayadh, Algeria

قسم العلوم التجارية معهد العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير

## وحدة

-تمكين الطالب الحصول على المعارف العلمية التكوينية الضرورية والأساسية في مجال التجارة الدولية  
-تعريفه بأهم المعطيات والمعلومات اللصيقة بنشأة وتطور التجارة الدولية في ظل الاتفاقيات الدولية، وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة العام 1994 ودورها في تنظيم التجارة الدولية وفض المنازعات المُتولّدة من العقود التجارية الدولية  
-تمكين الطالب الجامعي من أهم المنظمات الدولية و الإقليمية المعنية بالتجارة الدولية، وكيفية تدخلها في إدارة وتسيير عقود التجارة الدولية وفض المنازعات المُتولّدة منها  
من خلال هذه المحاضرة يتم التأكيد على المعلومات السابقة للطالب حول المعاملات الاقتصادية الدولية و التجارة الدولية وتحتوي المحاضرة على :  
مفاهيم حول العلاقات التجارية الوطنية و الدولية  
أهميه العلاقات الاقتصادية الدولية  
اختلاف العلاقات الاقتصادية الوطنية عن الدولية و اهم ميزاتها  
تعريف وأهمية التجارة الدولية  
الفرق بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية

# مقدمة

ترتبط دول العالم بشبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكلما أصبحت الشركات أكثر اندماج في الاقتصاد الدولي فإن الظروف الاقتصادية الدولية وسياسات التجارة للدول الأخرى تبدأ في التأثير أكثر فأكثر مما يؤدي إلى جعل الاقتصاد الدولي أكثر اعتماداً على بعضه البعض من حيث المبادلات الخارجية خارج الحدود السياسية للدول المختلفة.

إن العلاقات الاقتصادية تشمل جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يقوم بين دول تخضع لقوانين وسلطات سياسية مختلفة فهي جميع العلاقات الناتجة عن حركة السلع والخدمات وحركة الأشخاص وحركة رؤوس الأموال وحركة البيانات والمعلومات.

وعليه إن العلاقات الاقتصادية الدولية ناتجة عن تبادلات ومعاملات تجارية سواء في شكل اتفاقيات أو معاهدات أو عقود أي في ظل التجارة الدولية إلا أن هذه العملية لا بد من تنظيم وتأطير دولي لها إضافة إلى فك النزاعات التجارية الدولية وهذا ما يعرف بقانون التجارة الدولية.

# المحاضرة 01: مدخل الى العلاقات الاقتصادية الدولية:

تشير العلاقات الاقتصادية الدولية إلى الصلات التي تربط الدول ذات السيادة في المجال الاقتصادي، في إطار المعاملات والمبادلات السلعية والخدمية عبر اتفاقيات ومعاهدات تجارية بين الدول تساهم في تنظيم تلك العلاقات. وقد تطورت أشكال العلاقات وأسلوب أدارتها عبر المراحل التاريخية كافة، مروراً بالاقتصاد البدائي الذي عرف التبادل والتعامل الدولي مع عملية الإنتاج، ومع ممارسة التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد والجماعات، ولاسيما بعد الثورة الصناعية، إذ اتسع نطاق المقايضة وتعدت حدودها الضيقة التي ترتبط بسوق محددة إلى الأسواق كافة.

تتجاوز آثار العلاقات الاقتصادية الدولية الناحية الاقتصادية لتعانق فضاءات الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، حيث لا تتكفل أهميتها العلاقات التجارية بين الدول، الناحية الاقتصادية فقط، وإنما الناحية السياسية والأمنية. فكلما تعمقت هذه العلاقات تحسنت الظروف وانتشر السلم العالمي، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الحروب وتخفيف حدة الأزمات.

## أ. العلاقات التجارية الوطنية:

يطلق هذا النوع من العلاقات الاقتصادية على تلك المعاملات التجارية التي تتم داخل الدولة الواحدة، إما بين كيانات طبيعية وطنية أو كيانات اعتبارية كالشركات والمؤسسات الوطنية، ويطبق على هذا النوع من العلاقات التجارية القانون التجاري الوطني. ومن البداهة التأكيد، أن القانون يطبق على أشخاص محددين وعلى علاقات قانونية معينة طالما يوصفون بالتجار، وعلى العلاقات التي تنشأ لدى هذه الفئة وذلك بحسب شكلها أو مضمونها كما يطبق ذات القانون على الأعمال التجارية والشركات ذات الغير التجاري وعلى النشاط التجاري بوجه عام.

## ب. العلاقات التجارية الدولية:

فهي نمط ثان من العلاقات التجارية يعتبر أكثر تطوراً وأكثر تشعباً من العلاقات التجارية الوطنية، فيوصف بالتطور لأنه يحمل معنى الانفتاح العالمي على التجارة الدولية من خلال البحث التنافسي المستمر عن أسواق تجارية خارج حدود الدولة التي انطلق منها المشروع التجاري، وهذا النمط من العلاقات الانفتاحية يقاوم سياسة الانغلاق الاقتصادي على الذات ويشجع التكامل الاقتصادي والإنتاجي بين الدول بالإضافة إلى أنه ينعش الحركة التجارية الدولية ويتجاوز حدود العلاقات الوطنية الضيقة بأن يفتح أمامها آفاقاً واسعة للرواج والكثافة بل وللمنافسة والارتقاء بالمنتج الوطني إلى مصاف السلع والخدمات ذات النوعية والجودة التنافسية العالية، مما قد يؤثر بشكل إيجابي على عجلة الاقتصاد، ويشجع التنمية الوطنية، بل يرتقي بالصناعة الوطنية ومنتجاتها إلى مستوى رفيع لضمان المنافسة التجارية العالمية.

وإذا كانت العلاقات التجارية الوطنية محكومة كلها وبدون أي استثناء بقواعد القانون التجاري الوطني فإن الأمر ليس كذلك على مستوى العلاقات التجارية الدولية التي توصف بكونها علاقات متحررة ومنتشعة ولا يحكمها بالضرورة نمط قانوني أو تقليدي واحد ولا تخضع بالتالي إلى ذات النظام القانوني حتى ولو اتخذت مضامين تلك العلاقات أو تشابهت أو تطابقت ، وذلك عائد إلى سلطة تشريعية دولية تسن قواعد العلاقات التجارية الدولية ، بالرغم من أن العرف التجاري الدولي قد ساعد إلى حد كبير في صياغة قواعد قانونية وأنماط للعلاقات التجارية الدولية إلا أن هذه القواعد لا تتمتع بصفة الإلزامية على عكس القواعد القانونية المنظمة للعلاقات التجارية الوطنية.

## ب. أهمية العلاقة الاقتصادية الدولية:

تلعب العلاقات الاقتصادية الدولية أهمية كبيرة في التجارة الدولية و النشاط الاقتصادي العالمي، إذ تحتل التجارة الخارجية أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة لارتفاع نسبة مبادلاتها التجارية في الصادرات، وكذلك الحال للدول النامية، نظرا لحاجة هذه الدول إلى التجارة الخارجية مع الدول المتقدمة لتوريد مستلزمات التنمية. وتتلخص أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بما يلي:

تعمل العلاقات الاقتصادية الدولية بتوسيع وتنشيط التجارة الخارجية في الدول عبر الاستيراد والتصدير . تؤدي العلاقات الاقتصادية الدولية إلى حصول مزيد من المستلزمات من الدول الأخرى.

## ت. اختلاف العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية الداخلية:

من البديهي وجود ضوابط قانونية، تميز العلاقة التجارية الوطنية عن العلاقة التجارية الدولية وذلك من عدة زوايا :

### 1. مميزات العلاقة التجارية الوطنية:

إن أهم ما يميز العلاقة التجارية الوطنية عن العلاقة التجارية الدولية، أن الأولى تخضع إلى القانون التجاري في الدولة التي حصل فيها التعامل التجاري، بحيث لا يكون لذلك القانون أي منافس على مستوى التطبيق العملي داخل الدولة، وبالتالي ينفرد ذلك القانون بتنظيم العلاقات التجارية دون أي منازعة تذكر، بحيث يكون الاختصاص القانوني معقودا له وحده، ويستتبع ذلك القضاء الوطني، الجهة الاختصاص الوحيدة للنظر في المنازعات التي تنشأ عن هذا النمط من العلاقات التجارية.

مثال: فلو تعاقد تاجر محلي مثلا مع تاجر محلي اخر داخل نفس البلد على بضاعة موجودة فيه فإن القانون التجاري لذلك البلد هو وحده الذي يحكم هذا النوع من العلاقة القانونية، ولو وقع تنازع بين الطرفين في تلك العلاقة فإن القضاء لذلك البلد يكون الجهة الوحيدة التي تتمتع بالاختصاص للنظر في تلك المنازعة والفصل فيها بموجب أحكام القانون التجاري الوطني.

وحتى ينعقد الاختصاص التشريعي للقانون الوطني وينفرد القضاء الوطني بنظر موضوع العلاقة القانونية لابد من التعرف قبل ذلك إلى عناصر هذه العلاقة القانونية التي تعتبر المتحكم الرئيسي في مدى خضوعها للقانون الوطني وولاية القضاء الوطني، فيشترط بالدرجة الأولى أن يكون أطراف العلاقة التجارية من حاملي الجنسية الوطنية بكونهم مواطنين حسبما هو محدد بقانون الجنسية، بالإضافة إلى نشوء العلاقة القانونية داخل إقليم الدولة ومنتجة لأنوارها في ذات الدولة، إذا توافقت كل هذه العناصر فإن العلاقة التجارية هي علاقة تجارية وطنية، وبالتالي طبق عليها القانون التجاري الوطني.

### 2. مميزات العلاقة التجارية الدولية:

العلاقة التجارية الدولية لا تحكمها نفس الآليات القانونية التي تحكم العلاقة التجارية الوطنية، فليس بالضرورة أن تُحكم بالقانون التجاري الوطني، ومن باب أولى فإن نظر المنازعات الناشئة عنها لا تقع بشكل أي ضمن اختصاص القضاء الوطني، ومرد ذلك أن هذا النوع من العلاقات القانونية إنما يحتوي عنصر أجنبي يبرز من خلال إحدى المستويات الثلاثة الآتية:

## ( ا ) 1- على مستوى أطراف العلاقة القانونية:

فكلما تباينت جنسية هذه الاطراف كلما خرجنا من دائرة المنظومة التشريعية الوطنية، ويتحقق هذا الأمر سواء في علاقة الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، فظهور هذا العنصر الأجنبي على مستوى طرفي العلاقة القانونية أصبح من الضروري تصنيف العلاقة التجارية في إطار العلاقة الدولية. وليس ثابتاً أن تكافئ الأطراف الأجنبية مع الاطراف الوطنية من حيث عددها ، بل يكفي أن يكون أحدها في حالة التعدد عندما لا ينتمي إلى نفس المنظومة القانونية ، وفي هذا الصدد فقد يحمل شخص ما عدة جنسيات بما يعرف قانونا بحالة تعدد الجنسية فيثار التساؤل عن كيفية تحديد جنسيته ، وهذه الصورة قد عالجها المشرع ونفى صلب القانون الدولي الخاص إذا كان يحمل الجنسية الوطنية من بين تلك الجنسيات المتعددة مهما كانت درجة ورتبة الجنسية الوطنية أي كونها جنسية أصلية أو مكتسبة أو كونها الجنسية الأولى أو الوسطى أو الأخيرة ، فالمعيار الوحيد في ذلك يكون بحمله الجنسية الوطنية.

## ( ب ) على مستوى سبب العلاقة القانونية:

قد لا يبرز العنصر الأجنبي على مستوى اطراف العلاقة القانونية ولكنه يبرز على مستوى سببها، ويتحقق ذلك كلما نشأ سبب العلاقة القانونية في ظل نظام تشريعي متباين ، أي أن العلاقة القانونية نشأت في ظل نظام تشريعي معين ليقع تنفيذها في ضوء نظام تشريع مغاير، كما لو تعاقد تاجران جزائريان في الأردن لتنفيذ عقدهما ، فإن سبب العلاقة القانونية قد شابه عنصر الأجنبية من هذا الجانب مما يخرجها من إطار العلاقة التجارية الوطنية إلى مصاف العلاقة التجارية الدولية ، فكلما نشأ السبب في الخارج إلا ونقل العلاقة القانونية من دائرة العلاقة الوطنية إلى نطاق العلاقة الدولية .

## ( ج ) على مستوى محل العلاقة القانونية:

يشير محل العلاقة ويتحدد طبقاً إلى موضوعها أو الغاية منها ومكان تواجدها، كما لو تعاقد عراقيان على سلعة تجارية خارج حدود الدولة العراقية فإن ذلك يضيف صفة الدولية على تلك العلاقة القانونية ، الأمر الذي يخرج العلاقة القانونية إلى دائرة الدولية. وتجدد الإشارة إلى عدم اشتراط توافر العناصر السالفة الذكر مجتمعة لاعتبار العلاقة التجارية دولية ، ولكن يكفي توافر أحدها فقط حتى تصبح العلاقة التجارية دولية في معزل عن ولاية كل من التشريع والقضاء الوطنيين ، وبالتالي فهي تخضع لنظام تشريعي وقضائي متميز عن العلاقة التجارية الوطنية . من كل ما سبق نخلص إلى أن العلاقة التجارية الدولية هي صورة متميزة عن العلاقة التجارية الوطنية وسبب ذلك أن هذا النوع من العلاقات القانونية يتميز بخصائص و ميزات لا تتوافر في العلاقة التجارية الوطنية ، ومن ثم فإن النظام القانوني الذي ينظم كلتا العلاقتين ليس واحداً كما أن المنازعات المثارة بشأنهما لا تخضع بالضرورة إلى نفس الآليات القانونية ، مما يجعل العلاقة التجارية الدولية أكثر تحرراً من قيود المنظومة التشريعية الوطنية وترتقي إلى مصاف العلاقات الدولية من حيث إنشائها، والآثار المترتبة عليها ، ووسائل حل النزاع فيما ينشأ عنها من منازعات وخلافات بين أطرافها

## ث. التجارة الدولية ( تعريف وأهمية ) :

مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فأنها لا تستطيع اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة و لفترة طويلة من الزمن كونه يتطلب إنتاج جميع احتياجاتها في ظل محدودية الموارد و عدم ملائمة الظروف الاقتصادية و الجغرافية لذلك ، إضافة الى عدم إمكانية وجود دولة ذات اقتصاد مغلق منعزلة على باقي الدول و عليه يقتضي الأمر تخصص في الإنتاج حسب الظروف الطبيعية و الاقتصادية و تلبية الحاجيات ذات تكلفة مرتفعة داخليا من الخارج كما ان لاختلاف الأذواق ، اختلاف التكنولوجيا و قيام الشركات متعددة الجنسيات و فروعها الأجنبية له دور في توسع هذا التبادل الدولي وهو ما يعرف بالتجارة الدولية .

ويقصد بالتجارة الدولية عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة الأطراف ويمكن تعريف التجارة الدولية من زاويتين:

المعنى الضيق: يشمل الصادرات والواردات المنظورة (السلع) والصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).

المعنى الواسع: يشمل الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة + الحركة الدولية لرؤوس الأموال + الهجرة الدولية للأفراد.

من خلال ما سبق فإن التجارة الدولية مصطلح يطلق على المعنى الواسع اما المعنى الضيق فيعرف بالتجارة الخارجية وكلاهما عبارة عن حركة وتدفقات للسلع والخدمات من وإلى الدول مع باقي الدول.

## 1. الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية:

- التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية او السياسية في حين ان التجارة الدولية تكون على مستوى العالم.
- اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية فنجد ان التجارة الدولية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط.
- التجارة الدولية تتم مع نظم سياسية واقتصادية مختلفة في حين ان التجارة الداخلية في ظل نظام واحد.
- وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الدولية تختلف عن التشريعات الداخلية.
- اختلاف طرق النقل حيث ان 90 بالمئة من التجارة الدولية تتم بالنقل البحري وجزء بسيط منها يتم بالنقل البري والجوي على عكس التجارة الداخلية.
- اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الدولية عن حالة التجارة الداخلية من خلال طبيعة المستهلكين، الأسعار، المنافسة، الأنظمة المسيرة للأسواق ..... الخ .
- صعوبة انتقال عناصر الإنتاج في التجارة الدولية مقارنة بالتجارة الداخلية.
- اختلاف طرق وأساليب التمويل واليات الدفع والوسطاء.